

بريطانيا تتجه نحو الدعم الخليجي لإنقاذ اقتصادها المتعثر



الثلاثاء 17 سبتمبر 2024 08:44 م

في ظل التحديات الاقتصادية المتفاقمة التي تواجهها بريطانيا، تتجه الحكومة البريطانية نحو الدول الخليجية في محاولة للحصول على دعم استثماري يعزز من قدراتها على تجاوز أزمتها الاقتصادية □

يأتي هذا التحرك وسط مخاوف متزايدة بشأن التضخم وارتفاع الديون العامة وتباطؤ النمو، مما دفع بريطانيا إلى البحث عن حلول خارجية لخص سيولة في قطاعاتها الاقتصادية المتعثرة □

أزمة اقتصادية عميقة

يعاني الاقتصاد البريطاني من تداعيات عدة أزمات مترامنة، بما في ذلك تأثيرات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (البريكست)، وارتفاع تكاليف الطاقة العالمية، والركود الاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد-19.

هذه الأزمات مجتمعة أدت إلى ضعف العملة البريطانية، ارتفاع معدلات البطالة، وتدهور مستويات المعيشة □

البنك المركزي البريطاني توقع أن تستمر أزمة التضخم لفترة أطول مما كان متوقعًا، مما يزيد من تعقيد المشهد الاقتصادي ويزيد الضغوط على الحكومة □ في هذا السياق، بدا واضحًا أن البحث عن استثمارات خليجية يمكن أن يكون جزءًا من الحل الذي قد يخفف من آثار هذه الأزمة على المدى القصير □

تعزيز التعاون مع دول الخليج

قام وزراء التجارة البريطانيون بزيارة منطقة الخليج لإجراء محادثات بشأن اتفاق تجاري محتمل مع مجلس التعاون الخليجي (البحرين، الكويت، عمان، قطر، السعودية، الإمارات). الهدف هو دعم النمو الاقتصادي في بريطانيا المتضرر، جزئيًا بسبب خروجها من الاتحاد الأوروبي □

ويأمل وزير التجارة جوناثان رينولدز في إبرام اتفاقية تعزز الاقتصاد البريطاني بنحو 1.6 مليار جنيه إسترليني □

الحكومة البريطانية، التي يقودها حزب العمال، تسعى أيضًا إلى إبرام صفقات تجارية مع دول أخرى مثل الهند وسويسرا وكوريا الجنوبية، في إطار خطة للنهوض بالاقتصاد □

رئيس الوزراء كير ستارمر أثار جدلًا بإعلانه عن قرارات صعبة في الميزانية القادمة، تشمل تخفيض الإنفاق والأجور في القطاع العام، مشيرًا إلى وجود "ثقب أسود" في المالية العامة بقيمة 22 مليار جنيه إسترليني □

شهدت الأشهر الأخيرة تكتيفًا ملحوظًا في العلاقات بين بريطانيا ودول الخليج، حيث قامت الحكومة البريطانية بتعزيز المحادثات التجارية والاقتصادية مع المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، وقطر □

الهدف الرئيسي من هذه المحادثات هو جذب استثمارات خليجية كبيرة إلى بريطانيا، خاصة في مجالات البنية التحتية، الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا □

وتأتي هذه الجهود بعد توقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية بين بريطانيا ودول الخليج، تستهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي □

وبالإضافة إلى ذلك، تجري لندن مفاوضات مع صندوق الثروة السيادي السعودي وصناديق استثمارية خليجية أخرى لضخ استثمارات ضخمة في الاقتصاد البريطاني المتعثر

الدور الخليجي

المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تقفان على رأس قائمة الدول الخليجية التي تسعى بريطانيا لاستقطاب دعمها المالي في الصندوق السيادي السعودي، الذي يمتلك أصولاً تقدر بمئات المليارات من الدولارات، يمثل أحد أهم الأهداف البريطانية

وقد تم بالفعل عقد اجتماعات رفيعة المستوى بين المسؤولين البريطانيين ونظرائهم السعوديين لبحث فرص الاستثمار في القطاعات البريطانية الرئيسية مثل الطاقة، التكنولوجيا، والعقارات

كما تلعب الإمارات دورًا محوريًا في هذه المفاوضات، حيث تعتبر دولة الإمارات واحدة من أكبر المستثمرين في بريطانيا وقد أعلنت عدة شركات إماراتية عن خطط لضخ استثمارات جديدة في السوق البريطاني، خاصة في مجالات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا المالية

قطر، التي تمتلك أحد أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم، تعد أيضًا شريكًا رئيسيًا في خطة الإنقاذ البريطانية قطر تستثمر بشكل مكثف في بريطانيا منذ سنوات، خاصة في قطاع العقارات والبنية التحتية

وبالفعل، استثمرت قطر في عدة مشاريع بريطانية استراتيجية، بما في ذلك ملكية العديد من العقارات الفاخرة والفنادق الكبرى في لندن

وبحسب مصادر حكومية، من المتوقع أن تزداد الاستثمارات القطرية في بريطانيا بشكل ملحوظ في الأشهر القادمة، مع توجيه استثمارات جديدة نحو قطاعات مثل الطاقة المستدامة والتكنولوجيا المتطورة

التحديات والانتقادات

على الرغم من الترحيب الكبير في الأوساط الاقتصادية البريطانية بالدعم الخليجي، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه هذا التعاون

يرى بعض المراقبين أن الاعتماد المفرط على الاستثمارات الخليجية قد يضع بريطانيا في موقف ضعف، مما يجعلها عرضة لضغوط سياسية واقتصادية من دول الخليج كذلك، هناك مخاوف من أن الأموال الخليجية قد تتركز في قطاعات معينة مثل العقارات والبنية التحتية، مما قد يؤدي إلى تضخم أسعار العقارات في بريطانيا وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء

الانتقادات طالت أيضًا الحكومة البريطانية، حيث يرى بعض النقاد أن الحكومة تتجنب معالجة القضايا الجوهرية التي تعصف بالاقتصاد، مثل الإصلاحات الضريبية والسياسات المالية الشاملة، وبدلاً من ذلك تركز على استقطاب الأموال الخارجية كحل قصير الأجل

مع استمرار التحديات الاقتصادية في بريطانيا وتفاقم الديون، يبدو أن الدعم الخليجي قد يكون خيارًا حاسمًا في إنقاذ الاقتصاد البريطاني إلا أن نجاح هذه الخطة يعتمد على كيفية توجيه هذه الاستثمارات بشكل يحقق نموًا مستدامًا ويخفف من حدة الأزمة الاقتصادية

وفي ظل هذه التطورات، يبقى السؤال الأهم: هل سيكون الدعم الخليجي كافيًا لإنقاذ بريطانيا من أزمتها الاقتصادية، أم أن الحكومة البريطانية بحاجة إلى اتخاذ خطوات داخلية أكثر جدية لإصلاح الاقتصاد على المدى الطويل؟